

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التعليم الأساسي للعلوم الإنسانية.

محاضرات السداسي الثاني الخاصة بطلبة السنة الأولى علوم إنسانية

(المجموعة الثانية 02)

مقياس:

تاريخ الجزائر المعاصر

الأستاذ:

بوقارة عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2023/2022

المحاضرة الأولى:

السياسة الفرنسية في أعقاب الاحتفالات المئوية - مشروع بلوم فيوليت-وردود الفعل الوطنية.

منذ احتلال الجزائر سنة 1830م، حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية بشتى الوسائل والأساليب إيجاد صيغة للسيطرة على الجزائريين وإخضاعهم، فتراوحت سياستها بين الإدماج والاندماج والحكم الذاتي ممثلا فيما عرف بالمملكة العربية، وبعد أن تبين فشل هذه المشاريع التجأت السلطات الفرنسية لمحاولة تشكيل قوة ثالثة من الجزائريين المسلمين تحكم بهم رقاب الجزائريين الأهالي، فكانت البداية بإصلاحات جول فيري، ثم توالى المشاريع الاغرائية لمحاولة تهدئة الجزائريين المسلمين والسيطرة عليهم فجاء مشروع بلوم فيوليت تنويفا لهذه السياسة في عهد ليون بلوم.

إلا أن هذا المشروع لم يعمر طويلا بفعل اندلاع الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تغيرات على الصعيدين المحلي والدولي، ثم جاءت مناورات الجنرال دوغول وحكومة فرنسا الحرة فيما عرف بخطاب قسنطينة 1944م، ومن بعدها مشروع الإصلاحات الفرنسية أو ما عرف بدستور الجزائر، كل هذه المشاريع كان هدفها تهدئة الجزائريين لضمان الجزائر الفرنسية التي طالما حلم بها الفرنسيون يمينهم ويساريهم.

محتوى المشروع:

حاول موريس فيوليت تشخيص الوضع في الجزائر من خلال كتابه هل ستعيش الجزائر¹ وقدم شرحا ومشروعا إدماجيا وافيا وفي هذا يقول: " أعتقد أنه غداة الإحتفالات، حان الوقت لقول الأشياء الضرورية، لقد قطعنا وعودا ولن نفي بها، ومن الواضح أن ما عشناه في الإحتفالات المئوية من الحماسة والافتتان بالجزائر، لم يدفعنا إلى النظر في المسألة

¹ Maurice Viollette : L Algérie vivra-t-elle, Félix alcan, paris, 1931

الجزائرية...، وبوجه عام نستطيع التأكيد بأن المتجنسين لم يطلبوا التجنس إلا من أجل مصالح مهنية، هذا لا يعني أن الذين لم يلتبسوا التجنس معزولون عن فرنسا."

فما أدركه موريس فيوليت دون غيره من الفرنسيين هو غياب التخطيط والتنظير لمستقبل المسألة الاستعمارية خاصة في ظل لا مبالاة السياسيين الفرنسيين في تحقيق بعض مطالب الجزائريين المسلمين، خاصة بعد فشل مشروع التجنس الفردي (الارادي) مع التخلي عن الأحوال الشخصية في إطار السيناتيس كونسيلت 1865م، أو قانون 1919م، لأنه بهذه الصيغة سيصبح المتجنس منبوذا من كلا الطرفين سواء المستوطنين أو الأهالي المسلمين.

ولأن فيوليت قد سبق له وأن حل بالجزائر على رأس لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي للبحث عن حل للأوضاع في جوهرة المستعمرات الفرنسية، حيث قدمت اللجنة وثيقة مشروع إصلاحات الحجة فيها : أن فرنسا سترتكب خطأ كبيرا إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات على الوضع في الجزائر لأنه ان استمر الحال نفسه فهذا سيشكل: " خطرا قاضيا على مستقبل امبراطوريتنا الأفريقية"²

وقد احتوى مشروع موريس فيوليت على ثمانية فصول وخمسين مادة، حيث اقترح إصلاح مستوى التعليم والزراعة، وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين، إضافة لإلغاء المحاكم الخاصة ، وزيادة التمثيل في المجالس المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى اقترح إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة مسلمين (ثلاثة أعضاء عن كل مقاطعة)، واقترح أيضا توسيع الحكم المدني لبعض أجزاء الصحراء

²- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 3، ط. 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص. 18.

(المنطقة العسكرية) ، واقترح أيضا إدماج بعض الأفراد المنتمين للنخبة إلى فئة المواطنين الفرنسيين دون إجبارهم على التخلي عن أحوالهم الشخصية.³

وكانت بداية مناقشة هذا المشروع منذ 1931م وإلى غاية 1935م، حيث رفضه مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1931م، ثم قام أعضاء المجالس المنتخبة الجزائريين بتشكيل لجنة كبيرة أوفدت لباريس في جوان 1933م تلتزم تطبيق هذا المشروع.

إلا أن إصرار الحاكم العام الفرنسي في الجزائر " جيل كارد" على معارضة المشروع جعل نشاط هذه اللجنة في مهبط الرياح حيث لم يحظى ممثلوها حتى بشرف الاستقبال من طرف الحكومة الفرنسية.

وبرغم هذه الخيبات المتوالية إلا أن مورييس فيوليت لم ييأس وأعاد طرح المشروع سنة 1935م قبيل الموافقة على قرار رينيه أين اقترح جملة من النقاط والخيارات فإما:

- منح الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية واحدة خاصة حتى لا ينافسوا المعمرين.

أو يجب: - منح حق الانتخاب لعدد قليل من المسلمين وهم جماعة النخبة وضمهم للهيئة الانتخابية الفرنسية مع الحفاظ على قانون أحوالهم الشخصية كمسلمين.

إلا أن المشروع قد رفض مرة أخرى في 22 مارس 1935م، بعد الخطاب الذي ألقاه النواب الفرنسيون في الجزائر أمثال: كيطولي، ديرو، ووزير الداخلية مارسال رينيه الذي قال: " منذ 1919 بدلنا كل ما بوسعنا، لا تطلبوا منا الذهاب إلى أبعد من هذا، لأنه بكل بساطة مستحيل."

³- غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962م، تر. مسعود حاج مسعود، دار القصة، الجزائر، 2007، ص. 135.

ومع وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا برز نوع من الانفراج السياسي والأجواء السياسية الجديدة التي انعكست على الوضع في الجزائر، فبرزت الآمال وكبرت، وحلم الجزائريون المسلمون بتغييرات جذرية فقد حملت حكومة اليسار آمالا كبيرة في اعتقاد الجزائريين.

الذين رأوا في الجبهة الشعبية الخلاص من القوانين الاستثنائية التي سلطت عليهم، واللامساواة التي مثلت أهم سمة للسياسة الفرنسية، ومن الاستغلال البشع الذي يمارسه المستوطنون.

خاصة أن تشكيلة الحكومة الفرنسية نفسها كانت مبعثا للأمل آنذاك فرئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم كان دائما مؤمنا بحتمية انعتاق الشعوب المستعمرة، كما حملت هذه الحكومة ثلاث شخصيات تدافع عن الطرح نفسه ممثلة في وزير المستعمرات "ماريوس موتي"، ووزير الدولة المكلف بمحميات الشرق "بيار فينو"، وأيضا "موريس فيوليت" الذي شغل سابقا منصب الحاكم العام للجزائر وقد عين وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية.

وهذا ما كان سيسمح بتنفيذ بعض من وعود الجبهة الشعبية، حيث أوقفت جزئيا العمل بقانون الأهالي، وأطلقت سراح المساجين، وطبقت بعض القوانين الإجتماعية الفرنسية على الجزائريين، كما سمح للجزائريين أيضا بحرية التنقل والتمثيل النيابي في المجالس المحلية والفرنسية.⁴

وبهذا حاول موريس فيوليت وليون بلوم تمرير المشروع فأعلنت الحكومة الفرنسية رسميا عن طريق الصحافة يوم 15 أكتوبر 1936م أن وزير الدولة موريس فيوليت سيضع مشروع قانون في غرفة النواب وهو ما ظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية ليوم 30 ديسمبر 1936م.

4- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص. 29.

ويمكن تلخيص محتوى مشروع بلوم فيوليت للتهدئة في الجزائر حسب ما ورد في مجلة الشهاب⁵ إلى ما يلي:

فصل أول: يتيح للجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث - إحاق - بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة في الفقرات التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن يتخلوا عم أحوالهم الشخصية ويشمل هذا كلا من:

أولاً: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين غادروا الجيش برتبة ضابط.

ثانياً: صغار الضباط الذين غادروا الجيش برتبة "باش شاوش" أو رتبة فوقها مع 15 سنة من الخدمة.

ثالثاً: الجزائريون الذين قضوا خدمتهم العسكرية، وحصلوا على الوسام العسكري أو صليب الحرب.

رابعاً: الجزائريون الحائزون على إحدى الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا،... المدارس التطبيقية، شهادة التخرج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي، أو التجاري، وكذلك الموظفون الذين توظفوا بمسابقة.

خامساً: المنتخبون في الغرف التجارية، الفلاحية، والمعينون من جهة اقتصادية.

سادساً: الأعضاء بالمجلس المالي، المجالس العامة والمستشارون البلديون...

سابعاً: الذين أحرزوا الصنف الثاني من وسام الشرف...

ثامناً: الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتاب نقابات العمال منذ عشرة سنوات

⁵ - الشهاب: مجلد 13، جزء 3، 2ماي 1937، ص ص. 163-161.

فصل ثان: يحدد جملة الإجراءات التي يفترض أن تتخذها فرنسا لتحقيق الإصلاح

الفلاحي وتحسين ظروف الفلاحين

فصل رابع: يبرز كيفية تمتع الجزائريين ببعض الحقوق الواردة في قانون 10 أوت

1927م

فصل خامس: يوضح طريقة التمثيل بالنسبة للمسلمين وفق حجم انتخابي يتحدث عن

ممثل لكل 70 ألف جزائري.

ويهدف هذا المشروع حسب القائمين عليه لضمان نخبة مسلمة معتبرة تركز لخدمة

الاستعمار، حيث يتوقع المشرفين على المشروع ترقية حوالي 24046 ناخبا جديدا موزعين

كما يلي:

1-قدماء الضباط حوالي 2150.

2-قدماء المحاربين بميدالية عسكرية 6000.

3-حاملو الشهادات التعليمية 430.

4-الأعضاء بالمجالس المالية والمستشارون 6006.

5-الموظفون بالمسابقات 1500.

6-القياد والباش آغوات 1714.

7-المنتخبون بالغرف الفلاحية والتجارية 636.

8-الحاصلين على وسام الشرف 120.

9-المعينون من جهات إقتصادية 600.

بهذه الإجراءات والتدابير حاولت السلطات الفرنسية أن تحكم أعناق الجزائريين، من

خلال تهدئتهم بفتات مما يسمى الإصلاحات هذا من جهة، ومن جهة هيا محاولة لإيجاد

طبقة من المسلمين تركز نفسها لخدمة فرنسا والكولون بالدرجة الأولى، إلا أن الشعب

الجزائري وأحزاب الحركة الوطنية بتياراتها قد أقبلت على هذا المشروع وترواحت مواقفها بين التأييد التعديل والرفض المطلق وهذا ما سنتطرق إليه.

المطلب الثاني: موقف الحركة الوطنية من مشروع بلوم - فيوليت.

لقد رحب الشعب الجزائري بصعود حكومة الجبهة الشعبية للحكم، كما تفاعل مع الإجراءات التي اتخذتها تجاه الجزائر وهذا ما عبرت عنه مجلة الشهاب لسان حال جمعية العلماء المسلمين: " فلما فازت الأحزاب الشعبية ومبادئها الإنسانية المعروفة لجميع الناس، وبادرت بالإعلان الرسمي على لسان صحفها، والإفصاح عما تبيتته للشعب الجزائري من إصلاح سياسي واجتماعي، وما تضمه له من خير ورحمة هو أهل لهما... كان من المعقول أن يكون هوى المسلمين الجزائريين مع الجبهة الشعبية، وميلهم إليها وأن يقابلوا الخير بمثله...."⁶

هذا عن موقف الجمعية أما موقف النواب المنتخبين فإنهم كانوا يؤيدون حكومة الجبهة الشعبية بإخلاص كامل الأركان، واعتبروا إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين بمثابة الحل الوحيد والدواء الناجع لجميع المشاكل والأمراض التي يعانيتها الشعب.⁷

ولن نجد أفضل من فرحات عباس لتمثيل النواب والمنتخبين حيث يقول في هذا الصدد: " ... ولما أنتصرت الجبهة الجمهورية في فرنسا سنة 1936م، عمت الفرحة البلاد، وابتهج العباد وحلت الآمال محل الحداد... فانبرى المنتحون والعلماء والاشتراكيون والشبيوعيون في تحضير ميثاق قوامه مشروع فيوليت"⁸

⁶- الشهاب: مجلد 12، جزء 4، جويلية 1936، ص ص. 196، 197.

⁷- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر. حنفي بن عيسى، م.و.ك. الجزائر، 1983، ص.

⁸- فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر. أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2006، ص. 153

في حين أبدى مصالي الحاج بعض الحذر تجاه حكومة اليسار الفرنسي، حيث طالبا بتنفيذ وعودها: " ...إننا نرى أن حكومة الجبهة الشعبية تعرف جيدا وضعيتنا المزرية ومطالبنا العاجلة والوطنية... ونحن إلى جانب الشعب الفرنسي لمساعدته على اقتلاع حقوقه في الحياة والرفاه الاجتماعي، ونحن في حاجة إليه ليساعدنا في انتزاع حقوقنا..."⁹

هذا الموقف العام صائفة 1936م الناتج عن كثرة الشعارات والدعاية الانتخابية لكن شتان بين الشعارات والممارسات، لأن الواقع أبرز شيئا آخر ففي بداية جوان 1936م وقعت صدامات بين العمال الجزائريين والفرنسيين والقوات الفرنسية، ثم توالى الإضرابات في شهر جويلية واستمرت إلى غاية فيفري 1937م، خاصة أن المعمرين قد ناصبوا العداء لفيوليت الذي نعتوه بالعربي ولمشروعه باعتباره يمس ببعض مصالحهم.¹⁰

رغم بذور الفشل إلا أن أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية على اختلاف مشاربها قد التفت حول هذا المشروع، وقدمت عديد الملاحظات والمطالب التي أرادت أن تحققها فرنسا للجزائريين المسلمين في إطار مشروع بلوم فيوليت، فتم عقد ما عرف بالمؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان 1936م بقاعة سينما الماجيستيك (قاعة الأطلس حاليا) بالجزائر العاصمة.

أين شاركت فيه جميع التيارات السياسية والاجتماعية (النواب المنتخبين، أفراد من حركة الشبان، العلماء، الشيوعيون...)، وهذا ما جعل من المؤتمر مفارقة عجيبة فالنواب يريدون تطبيق برنامج فيوليت، بينما العلماء يركزون على تحرير الدين من الإدارة الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر، في حين كان الشيوعيون يستهدفون جمع الطاقات خلف حكومة الجبهة الشعبية، وهذا ما جعل مخرجات المؤتمر ضعيفة وغير منسجمة، وقدمت الكثير من التنازلات.

⁹- مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر. محمد المعراجي، ANEP، الجزائر، 2007، ص. 194، 195.

¹⁰- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص ص. 109، 110.

وبرغم هذا فقد اعتبر المؤتمر " انتصارا للأخوة والوحدة" و " أول لبنة توضع لبناء مستقبل الأمة" هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مصالي الحاج ورغم تشدده في مسألة الاستقلال، إلا أنه لم يعلن معارضته صراحة للمؤتمر في حد ذاته، وهذا يبرز من قوله: " في الوقت الذي كان فيه المؤتمر منعقدا في الجزائر يوم 7 جوان 1936م ... كنت مازلت متواجدا في سويسرا فمن غير أن أعرف الميثاق السياسي للمؤتمر أرسلت برقية، كان محتواها ما يلي: تحية أخوية إلى كل المؤتمر الإسلامي، النجم يساند كل المطالب التي من شأنها تحسين مصير الشعب ويوافق عليها، ويرفض كل المقترحات والمطالب التي يمكن أن تمس بوضعية المسلم"

أما عن مطالب المؤتمر فقد أكد المؤتمر على أربعة اقتراحات أساسية:

1- منح كل الحقوق المدنية للجزائريين المسلمين مع احتفاظهم بقانون أحوالهم الشخصية.

2- ثقة المؤتمر بحكومة الجبهة الشعبية.

3- المطالبة بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

4- شكر موريس فيوليت على كل مجهوداته السابقة، كما أكدوا على ثقتهم في شخصه كوزير جديد لتجسيد الإصلاحات لصالح المسلمين.

إضافة إلى هذه المجاملات والاقتراحات خرج المؤتمر بكراسة مطالب موجهة للحكومة الفرنسية جاء فيها ما يلي:

- إلغاء القوانين الاستثنائية التي لا تطبق إلا على المسلمين.
- إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية، ومجلس النواب المالية ونظام البلديات المختلطة.

- الحفاظ على الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية وإخضاعها لروح القانون الإسلامي.

إضافة لهذه المطالب في المؤتمرين تطرقوا أيضا:

- ضرورة فصل الدين عن الدولة بصفة تامة.
- وإرجاع المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.
- لإرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليتمكن بواسطتها القيام بأمر المساجد.
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية.

كما تضمنت كراسة المطالب عديد المطالب الاجتماعية:

- فطالب بحرية وإجبارية التعليم للجنسين.
- حرية بناء المدارس.
- وجعل التعليم مشتركا بين الأهالي والمستوطنين.
- الزيادة في معاهد الصحة والمستشفيات وإعطاء ميزانية للعاملين بها.

أما اقتصاديا فطالب المؤتمرين بـ:

- تساوي الأجور بتساوي العمل بين المستوطنين والأهالي.
- تساوي الرتبة بتساوي الكفاءة.
- وقف إجراءات نزع الملكية.
- توزيع الأراضي والمال على صغار الفلاحين.
- إلغاء قانون الغابات.

أما سياسيا فإن المؤتمرين قد ركزوا على المطالبة بـ:

- إعلان العفو السياسي العام.
- توحيد هيئة الناخبين.
- إعطاء حق الترشح للمسلمين.
- الحق في النيابة بمجلس الأمة.

وبتاريخ 20 جوان 1936م، سافر وفد عن المؤتمر إلى فرنسا لتقديم لائحة المطالب المتفق عليها برئاسة محمد الصالح بن جلول، أين التقى الوفد بمصالي الحاج والذي اعترض على ربط الجزائر بفرنسا وقضية التمثيل النيابي، ووافق على باقي المطالب ثم استقبل يوم 23 جوان من قبل ليون بلوم، موريس فيوليت، جول روش، ...، وفي نهاية اللقاء أصدر ليون بلوم بيانا أوضح فيه بأنه سعد باستقبال الوفد، وأنه غمرته الفرحة عندما استقبل فرنسيون فرنسيين آخرين... وأن الحكومة قد اتخذت إجراءات لصالح الجزائر وسوف تتخذ إجراءات أخرى مستقبلا.

وبرغم كل هذه الجهود إلا أن بوادر فشل هذا المشروع الإدماجي والذي لا يهدف سوى لتهدئة الجزائر، إضافة إلى فشل مساعي المؤتمر الإسلامي نتيجة حتمية لجملة من الظروف والعوامل والأحداث المتسارعة التي عصفت بهذه المحاولات يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- مقتل المفتي العام ابن دالي المدعو ابن كحول، واتهام الطيب العقبي بذلك وكان ابن دالي قد راسل ليون بلوم معترضا على صحة تمثيل الوفد للشعب الجزائري، ثم جاءت استقالة ابن جلول الذي اتهم العلماء باغتيال ابن دالي، ولابن جلول وزنه في المؤتمر باعتباره رئيس الوفد إلى باريس.
- معارضة المستوطنين للمشروع وللمؤتمر الإسلامي فهم لا يتقبلون أي مشروع يرفع من مكانة الأهالي، حيث عمدوا لإحداث الكثير من العقبات الاجتماعية

- والإضرابات العمالية النقابية كان الهدف منها شل الجزائر لتجنب تمرير هذا المشروع، فتزايدت الإضرابات وازدادت عنفا حتى أوقعت الكثير من الضحايا.
- تصاعد شعبية مصالي الحاج والتيار الاستقلالي بفعل رفضه للإلحاق أو الإدماج وإصراره على الاستقلال وفي هذا يقول: " وضحنا عدم موافقتنا على المطالبين الخاصين بربط الجزائر بفرنسا... فرغم كل توسلاتنا ذهب الوفد وقدم المطالب المتضمنة ارتباط الجزائر بفرنسا"
- وبهذا يكون مصالي قد فهم المغزى الحقيقي لمشروع بلوم فيوليت وهو كونه مجرد مشروع تهدئة لإلحاق الجزائر بفرنسا بطريقة سلسلة، عكس بقية أقطاب الحركة الوطنية الذين انحصرت مطالبهم في قضايا فئوية وفي هذا يقول مصالي الحاج في خطابه التاريخي بملعب العناصر يوم 02 جويلية 1936م: " إننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا ...، والواقع إن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا... نتيجة غزو فضيع... إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده من يملك الحق في تقرير مصيره وقدره..."
- رغم كل هذه المؤشرات إلا المؤتمرون قد واصلوا مسعاهم لتحقيق المشروع، حيث عقدوا المؤتمر الإسلامي الثاني من التاسع إلى الحادي عشر جويلية 1957م، أين أعلنوا تمسكهم بمطالب المؤتمر الإسلامي الأول.
- هذا الفشل الذريع لمشروع بلوم فيوليت كانت نتيجته عكسية على الحركة الوطنية التي ستتجه نحو تصعيد مطالبها في ظل التحولات الدولية والمحلية اللاحقة.

المحاضرة الثانية:

الحركة الوطنية في أعقاب مشروع بلوم فيوليت: - حزب الشعب أنموذجا-

بعد حل نجم إفريقيا سارع مصالي ورفاقه بتأسيس حزب الشعب الجزائري بنانتير - باريس في 11 مارس 1937. ولقد أتى النجميون هذه المرة بتسمية جديدة بعيدة عن الشعارات السابقة (نجم شمال إفريقيا ونجم شمال إفريقيا المجيد)، واقتروا في بادئ الأمر شعار الحزب الوطني الجزائري، لكنهم بعد مشاورات طويلة أعرضوا عن ذلك، لأن هذه الصراحة الصارخة من جانبهم قد تؤلب عليهم الحكومة الفرنسية وحتى الأحزاب الأهلية في الجزائر، انتهوا إلى قرار مؤحد وهو حزب الشعب الجزائري؛ وهي تسمية توضح بجلاء انفصال مصالي وزملائه الجزائريين عن المغاربة.

هذه الخطوة من طرف مصالي وزملائه، تؤكد استمرارية الفكر الاستقلالي، بل تزيد على ذلك لتعلن صراحة بأن النجم كان يمثل في الأساس الشعب الجزائري. وكعادتها سارعت الإدارة الفرنسية بالهجوم على قادة الحزب، فأطلق بعض المعارضين على الحزب تسمية "الحزب الشعبي الجزائري" وهذا الأمر فيه تلميح واضح للحزب الشعبي الفرنسي الذي كان يرأسه آنذاك دوريو من اليمين المتطرف صاحب التوجهات الفاشية. ولقد رد مصالي على افتراءات هؤلاء بالقول: « اتهمونا بأننا نتعاون مع فرنكو وموسولوني، وبأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائما يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يقفون في وجهه...». ولقد تبنى حزب الشعب نفس البرنامج الذي كان قد اقترحه النجم سنة 1933.

برنامج السياسي:

قرر مصالي وأنصاره أن يكون الشعار الجديد لحزبهم: « لا للاندماج، لا للانفصال، نعم للتحرر»، ونستخلص من هذا الشعار أنّ مصالي الحاج قد اختار المرونة السياسية

والابتعاد عن المواجهات التي قد تحطم حزبه ولهذا تخلى عن استعمال كلمة الاستقلال وركز جهوده على مسألة تحرير البلاد من الهيمنة الفرنسية، وقد قدمت جريدة الأمة شرحا حول ذلك فقالت: « إنّ الجزائر المستقلة سوف تكون بمثابة الصديق الحليف لفرنسا ولكنها سوف تكون متمتعة باستقلالها السياسي والاقتصادي وتعمل مع فرنسا على استقرار الأمن وضمان المصالح المشتركة للبلدين، وأن ذلك سوف يقوم على التعاون الصريح والعدل بين الطرفين مثلما هو الأمر بين سوريا وفرنسا...». كما رفض حزب الشعب مشروع بلوم فيوليت الذي باركته الأحزاب السياسية الأخرى وزكته جمعية العلماء المسلمين، ذلك أنّ هذا المشروع يهدف إلى تفكيك المجتمع الإسلامي وخلق أقلية متميزة، وفي أكتوبر 1937 أصدر الحزب بيانا حدد فيه أهدافه السياسية كما يلي:

- النهوض بالجزائر ووضعها في مصاف الدول الأخرى التي تتمتع بكامل حقوقها.
- إلغاء قانون الإنديجينا وقانون الغابات والقوانين الاستثنائية.
- تأمين الحريات الديمقراطية.
- احترام الشريعة الإسلامية.
- تحويل النيابة المالية إلى مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام دون أي تفرقة في الجنس أو الدين.
- التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحرية السفر إلى فرنسا والبلدان الأجنبية.

الجديد في البرنامج:

أدخل مصالي الحاج تعديلات جزئية على برنامج حزب الشعب؛ فقد اهتم بالجانب الاقتصادي وصار يركز على التجارة والفلاحة والإسلام ولعلّ هدفه هو الحصول على دعم

التجار البرجوازيين، فقد طالب بحماية الصناعات والمنتجات المحلية ضد الواردات الأجنبية وحثمية مشاركة كل الجزائريين دون تمييز في جميع الوظائف مع تطبيق مبدأ المساواة في العمل والأجور وإلغاء الغرامات، وتسليم كافة المرافق الاقتصادية والعمرانية والمناجم والموانئ التي اغتصبها المحتلون إلى الدولة الجزائرية.

أما اجتماعيا وثقافيا؛ فقد تمثلت أهداف الحزب فيما يلي:

- 1- الاهتمام بأحوال سكان الصحراء الاجتماعية من خلال توزيع المياه ومنح القروض للسكان لانتشالهم من حالة اليأس التي يعيشونها.
- 2- الاهتمام بالمسائل التعليمية وتطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية وجعل التعليم العربي إجباريا لجميع الأهالي وفي مختلف المستويات.
- 3- تطبيق كافة القوانين الاجتماعية والعمالية.
- 4- تطوير الخدمات الصحية والإسعاف العام.
- 5- الرعاية الاجتماعية والنظافة وحماية الطفولة.
- 6- رفض سياسة التبشير والتتصير.
- 7- الانسلاخ من الأفكار الأجنبية والتمسك بالأصالة الوطنية للتعبير عن الذات وعن الشخصية الجزائرية الحقيقية.
- 8- تكوين دولة جزائرية مرتبطة بماضيها الحضاري العربي الإسلامي.

وسائل النضال:

اعتمد حزب الشعب على وسيلة الاحتجاج والتظاهر، فلا تكاد تمر مناسبة وطنية أو عربية تستدعي اتخاذ موقف إلا سارع الحزب بإثبات وجوده ورفع صوته احتجاجا على تصرفات الحكومة الفرنسية سواء داخل الجزائر أو خارجها.

وكان كلما ازداد الضغط البوليسي على مناضلي الحزب؛ يسارع هؤلاء إلى الاجتماعات الخاصة والولائم العامة والحفلات الساهرة والعائلية بهدف الالتقاء وتبادل الآراء، وكثيرا ما كان المناضلون يستغلون هذه المناسبات للتعريف بمبادئ الحزب وأهدافه. وما يدل على حماس وجرأة قادة الحزب أنهم أسسوا جريدة في السجن عرفت "بالبرلمان الجزائري" سنة 1939 التي كانت تحرر وتدار داخل السجن، وتطبع وتوزع خارجه. كما كان الحزب يلجأ إلى المظاهرات العامة بهدف تجنيد المناضلين واستنفارهم من حين لآخر، والحفاظ على حيويتهم الحزبية، إضافة إلى الملصقات والشعارات على الجدران وتوزيع المنشورات في الشوارع وفي الاجتماعات العامة وإلقاء الخطب والإضراب.

والجديد في الحزب هو دخوله معترك الانتخابات للمجالس المحلية في شهر جوان 1937 ولكن الحزب قد فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر ولكنه من جهة أخرى حصل على نجاح كبير لأنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية. ورغم اعتقال زعماء الحزب في 27 أوت 1937، قرروا الترشح لانتخابات المجالس العمالية التي تجري في أكتوبر 1937، ورغم الدعم الكبير لقادة الحزب وخصوصا لمصالي الحاج ممثل الحزب في الجزائر العاصمة إلا أن الإدارة الفرنسية سارعت إلى تزوير الانتخابات وجعلتها لصالح محي الدين زروق مرشح الإدارة الفرنسية.

حل حزب الشعب في سبتمبر 1939، وأوقفت جرائده الأمة والبرلمان الجزائري عن الصدور، لكن تم إطلاق سراح مصالي الحاج في شهر أوت من نفس السنة، ثم أعيد سجنه في أكتوبر، وحكم عليه بالسجن 16 سنة مع الأعمال الشاقة في مارس 1941.

هذا الأمر جعل حزب الشعب يختفي عن الساحة السياسية طيلة الحرب العالمية الثانية، ولكن ظل ينشط في سرية وخفاء، فقادته في السجون وتحت الإقامة الجبرية، ولم يكن بإمكان مصالي الحاج إدارة الحزب مباشرة، ورغم ذلك تولى مهام الحزب وإيصال صوته وإيضاح برنامجه الوطني، جماعة من الشباب لم يعرفوا حياة المهجر، ومع ذلك تحملوا أعباء النشاط الحزبي السري ومن بينهم محمد لمين دباغين الذي تحمل أعباء إدارة حزب الشعب منذ أكتوبر 1942م

المحاضرة الثالثة:

الجزائريون والحرب العالمية الثانية.

بعد فشل مشروع بلوم فيوليت عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، تغيرت أوضاع الجزائر تبعا لتغير ذهنية الجزائريين وانتشار الفكرة الوطنية، وعودة فرنسا لسياسة الزجر والقوانين الاستثنائية والتضييق على العمل السياسي، فقاد حزب الشعب الجزائري كانوا في السجون وتم حل الحزب، كما صدر قرار يقضي بحل منظمة الحزب الشيوعي، ولم تبقى إلا جمعية العلماء المسلمين ورغم هذا فإن قادة الجمعية لم يعلنوا عن دعمهم لفرنسا.

وحتى النخبة التي اندفعت لخدمة فرنسا ومساندتها قد دخلتها الشكوك حول النوايا الفرنسية في الجزائر وهذا ما يمكن أن نستخلصه من كلام المؤرخ سليمان الشيخ حول فرحات عباس فيقول: " وسيتعلم الوطنية التي ستبدأ تطورها وتنتزعه من أحلامه الأولى ... وتقود خطاه تدريجيا إلى تصورات فيدرالية".

وتجسيدا لهذه الأفكار أسس فرحات عباس حزب الإتحاد الشعبي الجزائري (UPA) تحت شعار "من أجل حقوق الإنسان والمواطن" يوم 28 جويلية 1938م، ونشره في جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي يدعوا فيه المناضلين من أجل القضية الجزائرية جميعهم للانخراط في حزبه حتى يكون قويا ويمكنه من مواجهة الاحتلال.

وهذا ما يبرز أنه حتى فرحات عباس المتشبع بأفكار الثورة الفرنسية لم يعد مؤمنا بالاندماج بل انتقل لفكرة المساواة والفيدرالية، وهذا ما نستشفه من قوله: " إن النصر يتطلب قوة تكتل كبرى في الأسواق والمقاهي وحتى الأكوخ الحقيبة قادرة أن تتحول إلى معاقل، فنحن نريد أن تحافظ الجزائر على مظهر محترم على لغتها وأخلاقها، وكذا تقاليدها، يجب أن نقول لا للاندماج لا للاندماج"

إذا كان هذا موقف النخبة والعلماء فإن موقف أعضاء حزب الشعب المحل قد اتخذ طابعا ثوريا تجاه فرنسا المنكسرة أمام ألمانيا في يونيو 1940م، وبفعل الدعاية التي قادتها دول المحور، وهذا ما نستخلصه من المقال الذي كتبه مصالي الحاج في جريدة الأمة أين هاجم الاستعمار الفرنسي، ووعده أنه سيستمر في عدائه لفرنسا لأن شمال أفريقيا ليس له شيء مشترك مع فرنسا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاول بعض أفراد حزب الشعب التواصل مع ألمانيا كما فعل المناضل بلقاسم راجف ومحمد رشيد وسي عمارة، محمد طالب، وأحمد الأزلي، وأحمد فليته، هؤلاء كلهم انتموا إلى لجنة العمل الثوري الأفريقي الشمالي (الكارنا).¹¹

فمع سقوط العاصمة الفرنسية باريس في يد الألمان اختلطت الأوضاع في الجزائر بين حكومة فيشي وحكومة فرنسا الحرة من بريطانيا بقيادة الجنرال ديغول، حيث ألغى فيشي قرار كريميو وأعاد اليهود لصفاتهم القديمة كرعايا مثلهم مثل الأهالي المسلمين، ولكن هذا لا يحسن أوضاع الجزائريين بل إن المطاردات ضد قادة التيار الوطني الاستقلالي قد زادت، فسجن المئات من قادة الأحزاب، وظلت الأوضاع على ما هيأ عليه من ضبابية حتى موعد نزول الحلفاء في الجزائر.

¹¹- محمد عباس: خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص. 220.

إذ يذكر فرحات عباس أن الجزائريين قد رحبوا بنزول الحلفاء، واعتبروا ذلك علامة لتحررهم القريب، إذ كثر الحديث عن الحرية وتقرير المصير، والمساواة وغيرها من الشعارات التي سبق وأن رفعها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن منذ الحرب العالمية الأولى ومؤتمر الصلح ببباريس سنة 1919م

هذه المبادئ السامية والشعارات الجذابة قد ساهمت في زرع مبادئ الديمقراطية ونبهت الشعوب سياسيا وأيقظت الروح القومية لدى شعوب المستعمرات في أفريقيا وآسيا ومن الجزائر، هذا ما جعل الشعب الجزائري وقادة الحركة الوطنية يعتبرون ان هذه ساعة الخلاص من فرنسا.

فبمجرد نزول الحلفاء بادر فرحات عباس وشخصيات أهلية عديدة لتوجيه رسالة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942م، عبروا خلالها عن الاستعداد للمساهمة في تعبئة الشعب الجزائري ضد المحور بالمقابل اشترطوا توفير حد أدنى من الحقوق، وطالبوا بتسهيل عقد ندوة تجمع الشخصيات المسلمة تعمل على إعداد قانون خاص بالجزائر.

إلا أن ممثل فرنسا رفض استلام الرسالة معتبرا إياها موجهة للحلفاء وليس لفرنسا، في حين رفض الحلفاء أيضا معتبرين الأمر شأنا داخليا فرنسيا وهو ما شجع فرنسا على زيادة قسوتها تجاه الجزائريين المسلمين.

أمام هذا الرفض والتجاهل قام فرحات عباس بتعديل الرسالة وقدمها للأمين العام للحكومة الفرنسية يوم 22 ديسمبر 1942م تحت عنوان " رسالة للسلطات المعنية" إلا أن السلطات الفرنسية خاصة الوالي العام الجنرال "جيرو" لم تعبا بمطالب الجزائريين من البداية.

هذا ما جعل فرحات عباس، النواب والمنتخبين، العلماء وأعضاء حزب الشعب يجتمعون ويقررون العمل على وضع خطوط عريضة لبرنامج إصلاحي يقدم للحلفاء لتحسين أوضاع الجزائر وحضر الاجتماع كلا من: الدكتور تامزالي ، البشير الإبراهيمي، الشيخ

محمد خيرالدين، أحمد توفيق المدني، الدكتور بن جلول، الهادي حمام (الطلبة) الدكتور سعدان، غربي محمد، قاضي عبد القادر، الأمين دباغين، حسين عسلة.

المحاضرة الرابعة:

بيان فيفري 1943م، الحركة الوطنية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أمام هذه المعطيات الجديدة كلف فرحات عباس بتحرير البيان وكان ذلك ببيته بمدينة سطيف، وصدر هذا البيان يوم 10 فيفري 1943م تحت عنوان: " الجزائر أمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري"، هذا البيان اكتسب أهمية كبرى كونه شكل علامة وحدة وتوحيد للصفوف كما حمل طموحات وآمال الشعب الجزائري في الحرية والانعتاق والبحث عن سبل العيش الكريم.

وقد حمل هذا البيان تشخيصا عميقا للقضية الجزائرية وقدم رؤيا واضحة وحلولا أوضح، وفي هذا يقول فرحات عباس: " ... لقد لخص بصفة موضوعية ونزيهة حصيلة 112 سنة من الاحتلال الفرنسي للبلاد واستقرأ التاريخ الاستعماري وعبر بصدق عن المطامح الوطنية لشعبنا، ووضح بلا حقد ولا عنف المشكل الجزائري في إطاره الحقيقي "

أما عن محتوى البيان فقد ضم خمسة أقسام: تعرض القسم الأول إلى الوضع بالجزائر منذ الإنزال من طرف الحلفاء، وتناول الفصل الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب وتقرير مصيرها، بينما تطرق القسم الثالث لاستعراض العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830م، في حين درس القسم الرابع فشل الإصلاحات والمشاريع الفرنسية السابقة وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر، أما القسم الخامس والأخير فهو المهم إذ تضمن مطالب الجزائريين الأساسية من الحلفاء وفرنسا.

ويلخص فرحات عباس أهم النقاط الواردة في البيان في العناصر التالية:

1- إدانة الاستعمار والمطالبة بإلغاء الأنظمة القائمة على استغلال شعب لآخر، فهذا الاحتلال ما هو إلا شكل جماعي للعبودية الفردية في القديم.

2- تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها سواء كانت صغيرة أو كبيرة.¹²

3- منح الجزائر دستورها الخاص (خارج الدستور الفرنسي) الذي يضمن:

- الحرية والمساواة بين الجميع دون تمييز.
- تطبيق الإصلاح الزراعي والحق في العيش برخاء...
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية.
- حرية الصحافة وحق التنظيم والتجمع.
- مجانية وحرية التعليم للجنسين.
- حرية العقيدة وفصل الدين عن الدولة.

4- المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم.

5- إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين المحكوم عليهم، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه في إشارة واضحة لمصالي الحاج وأفراد حزبه.

وبعد أن تمت المصادقة على هذا البيان بالإجماع من طرف ممثلي الشعب الجزائري النواب خاصة، قدمت نسخة منه بتاريخ 31 مارس 1943م للحاكم العام الفرنسي بالجزائر "بيرتون" كما سلمت نسخة أخرى إلى ممثلي الو. م. أ. وبريطانيا وروسيا، وأرسلت نسخة أخرى منه للجنرال ديغول، كما أرسل البيان أيضا للحكومة المصرية، ويذكر فرحات عباس أن بيرتون فوجئ للعدد الهام من المنتخبين والمندوبين المحسوبين على إدارة الاحتلال والذين وقعوا البيان وعلق قائلا: " كانت الجزائر في لحظة كاشفة لكن المحتل كان آخر من يعلم".

¹²- عزالدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية والاستقلال 1899-1985، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004، ص ص. 163، 164.

ثم في حركة مماثلة طلب بيرتون من فرحات عباس أن يقدم خطة عمل أوسع للإصلاح، فقام عباس ورفاقه بصياغة خطة عمل أو ملحق يكمل البيان، هو ما تم فعلا بأفكار أكثر راديكالية خاصة بعد لقاء فرحات عباس بمصالي يوم 26 أبريل 1943م في مدينة سطيف، وفي هذا الشأن يطلعنا فرحات عباس بما أسره له مصالي في هذا اللقاء: " فقال لي: إنني أثق فيك لإقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، وفي المقابل لا أثق أبدا في فرنسا، إن فرنسا لن تعطيك شيئا، إنها لا تتنازل إلا بالقوة ولن تعطي إلا ما ينتزع منها" أما عن محتوى هذا الملحق فقد ضم قسمين:

1- تناول القسم الأول الإصلاحات الجوهرية المؤجلة إلى ما بعد الحرب، وينص على جزائر بدستور متميز عن فرنسا، يتولى وضعه مجلس تأسيسي جزائري ينتخبه الشعب الجزائري.

2- تطرق القسم الثاني إلى مطالب عاجلة تحقق قبل نهاية الحرب منها مشاركة الممثلين المسلمين في حكم وإدارة الجزائر فورا، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية، ومنح الجزائريين كل الوظائف وإلغاء القوانين الزجرية.

إلا أن أهم ميزة برزت في الملحق هي التصريح بمطلب الدولة الجزائرية ذات السيادة، وقد قدم الملحق للجنرال كاثرو يوم 12 جوان 1943م لكن هذا الأخير ورغم تجاربه السابقة في سوريا قد تنكر لتجاربه السابقة ورفض البيان والملحق وعلق عليهما قائلا: " إنه العاصفة ومن الحكمة رفض هذه العاصفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفض حتى استقبال فرحات عباس ووصفه بالمتنمر منتقدا الروح الوطنية في البيان والملحق، ومصرًا على الإبقاء على الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا وأن " الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

ولأن كاثرو قد جاء مع بداية مرحلة حكم الجنرال ديغول وحكومة فرنسا الحرة فإنه كان مناورا كسيده فقام باستعادة مرسوم وقرار كريميو، ورفض مقترحات ومطالب بيان الشعب الجزائري من جهة أخرى، لكنه لم يتوانى عن مجاملة ومداهنة الشعب الجزائري فيقول: " إنكم أيها المسلمون لم تتمتعوا وسط المجموعة الفرنسية بالمكانة التي كان عليكم أن تتبوأوها شرعيا، وإني كنت أعتقد دائما أنه حان الوقت لتحصلوا عليها."

رغم بساطة الكثير من المطالب التي رفعها البيانون إلا أن السلطات الفرنسية رفضت حتى تطبيق أقلها، وهذا ما فتح المجال لحركة من الاحتجاجات والمقاطعة للإدارة الفرنسية من قبل نواب الشعب من جهة، ومن جهة أخرى عملت السلطات الفرنسية على تهدئة الجزائريين وريح الوقت حتى تسعيد نفسها.

المحاضرة الخامسة:

حكومة فرنسا الحرة والحركة الوطنية، خطاب قسنطينة، وأمريّة مارس 1944م.

في الوقت الذي كان الجزائريون ينتظرون بل ويعتقدون تجاوزا من الإدارة الفرنسية مع مطالب البيان سجلت فرنسا تراجعا في مواقفها، وهذا من خلال خطاب الجنرال ديغول في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943م باسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.

حيث اقترح الجنرال ديغول منح الجنسية لعدة آلاف من الجزائريين مع احتفاظهم بقانون أحوالهم الشخصية الإسلامية، وزيادة نسبة عدد النواب في المجالس النيابية، وهو ما يشكل عودة لمشروع بلوم فيوليت الذي سبق وأن رفضته الحركة الوطنية، حيث كلف ديغول لجنة من 16 عضوا منهم 06 جزائريين مسلمين لتحضير هذه الإصلاحات، وقد استمعت هذه اللجنة لعديد الشخصيات الوطنية كمصالي الحاج والبشير الإبراهيمي.

بعد هذه المشاورات الفاشلة أساسا أصدر الجنرال ديغول أمر 07 مارس 1944م ضم مجموعة من الإصلاحات لتحقيق نوع من التهدئة المرحلية خاصة في ظل الظروف التي

تعيثها فرنسا، إلا أن هذه الإصلاحات التي تتعدى كونها مجرد إعادة محتشمة لمشروع بلوم فيوليت باعترافه بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، والمساواة بين الأوروبيين والمسلمين الذين تتم ترقيتهم لمصاف المواطنة الفرنسية.

وفيما يلي أهم البنود التي تضمنتها أمرية 07 مارس 1944م:

1- تمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين.

2- فتح الوظائف الرسمية المدنية والعسكرية أمام الجزائريين المسلمين.

3- تطبيق القانون الفرنسي على الجزائريين الراغبين في هذا المشروع، وبقاء غيرهم تحت القانون الإسلامي والبربرية.

4- منح الجنسية الفرنسية للجزائريين البالغين سن 21 سنة من الأصناف التالية:

- الحائزين على دبلوم التعليم العالي.
- حاملو بكالوريا التعليم الثانوي.
- الشهادة الأهلية العليا والأهلية الابتدائية.
- أهلية الدراسات الابتدائية العليا.
- شهادة الدراسات الثانوية.
- شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى أو مدرسة للتعليم المهني.
- الموظفون المدنيون والمتصرفون الذين عينتهم الدولة.
- أعضاء الغرف التجارية والفلاحية والباش آغوات، والآغوات والقياد الذين وظفوا قبل 03 سنوات.
- المنتخبون كنواب للمجالس المالية أو مستشارين بلديين.
- حاملو الأوسمة كوسام الشرف والميدالية العسكرية.
- أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشيوعيون.

- أعضاء المجالس الإدارية للعمال والفلاحين.

ثم يورد في المادة الرابعة من الأمرية أحقية الجزائريين في الممارسة السياسية والوظائف الرسمية والانتخابات، بينما جاءت المادة الخامسة لتوضح أحقية الفرنسيين في المجالس الجزائرية، ويتطرق في المادة السادسة للتأكيد على بقاء الصحراء تحت النظام العسكري.

والحقيقة أن كل ما ورد في هذا الأمر حول الجزائر لا يتعدى ما ورد في مشروع بلوم فيوليت، بل أبعد من ذلك هو يشكل تراجعاً عنه، وهذا ما أدركه قادة الحركة الوطنية، خاصة أن هذا يتنافى مع ما سبق وأن روج له الجنرال ديغول خاصة خطابه في برازافيل في جانفي 1944م، أين تحدث عن تقرير المصير ومنح الشعوب الأفريقية الحرية لحكم نفسها في اتحاد فيدرالي مع فرنسا.

وانطلاقاً من هذا فإن الحركة الوطنية قد رفضت هذا المشروع، وفي هذا يقول فرحات عباس: " قرار 07 مارس لم يأت بالجديد لأنه كان في جملته مستمداً من روح مشروع بلوم فيوليت، هذه الإصلاحات تجاوزها الزمن، إن الشعب قد رفض هذا المرسوم ونبده، ولم يرضى به إلا أذناب الاستعمار المارقون لأجل الحفاظ على مصالحهم".

إذا كان هذا موقف فرحات عباس فإن جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب قد رفضوا هذا الأمر رفضاً قاطعاً، وأكدوا على رفض كل إصلاح في الإطار الفرنسي، بل حتى بن جلول قد اعترف بخيبة أمله في الجنرال ديغول، ولم يساند هذا الأمر سوى الشيوعيون، على عكس المستوطنون الذين رفضوا هذا المشروع المتواضع لأنه يهدد امتيازاتهم .

وإدراكاً من أحزاب الحركة الوطنية لخطورة المناورة الفرنسية المتجددة للتهديئة في الجزائر، وعدم أهمية ما جاء به الجنرال ديغول، تضافرت الجهود لتشكيل جبهة وطنية موحدة لمواجهة الموقف، وهذا ما برز عندما أعلن فرحات عباس يوم 14 مارس 1944م عن

تأسيس حركة "أحباب البيان والحرية AML " كتجمع وطني من حركة المنتخبين وجمعية العلماء وحزب الشعب.

وتمحورت أهداف هذه الحركة حول جملة من المطالب العاجلة والضرورية لحل الأزمة منها:

- الدفاع عن البيان كمهمة مستعجلة.
- نشر الأفكار الجديدة لحركة أحباب البيان والحرية.
- استنكار الاستبداد والتتديد بالعنصرية.
- الترويج لفكرة إنشاء دولة جزائرية.
- تأسيس جمهورية مستقلة مناوئة للاستعمار مرتبطة فيدراليا مع الجمهورية الفرنسية.
- خلق روح التضامن بين الجزائريين وبث روح الشعور بالمساواة.

رغم هذه المطالب المتواضعة إلا أن وجه فرنسا الحقيقي ومناوراتها المرحلية الهادفة للتهديئة قد تكشفت لقادة الأحزاب الوطنية وللشعب الجزائري عامة خلال ما عرف بمجازر 8 ماي 1945م، وما ترتب عنها من نتائج خطيرة وتحولات عميقة.

المحاضرة السادسة:

مجازر 8 ماي 1945م.

تُعتبر مجازر الثامن من ماي 1945 من الأحداث التاريخية التي لا تزال الكتابات و التحاليل التاريخية لم تعطيهما حقها من الدراسة و التحقيق ، فجل الدراسات والكتابات تركز على مدن قالمة' سطيف وخراطة' دون باقي المدن والقرى التي عرفت هيا بدورها مجازر فضيع،، وسنحاول التطرق للظروف التي عرفت الجزائر انذاك والاسباب التي حولت مظاهرات الشعب الجزائري السلمية الى مجازر ومدابح ارتكبتها النازية الفرنسية في حق

الشعب الجزائري الأعزل، ثم سنبرز ما وقع في اقليم بلدية فج امزالة، ومكانة هذه المجازر في الذاكرة الجماعية لسكان المنطقة.

8 ماي 1945م جريمة مع سبق الاصرار والترصد:

في الثامن من ماي 1945م.احتفل العالم بالنصر على ألمانيا النازية، وأراد الجزائريون أن يشاركوا الاحتفال دعما للحلفاء وتذكيرا لفرنسا بوعودها، وتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.في الجزائر،خاصة في ظل الظروف والأحداث الدولية التي كان محورها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فمن لقاء الأطلنطي إلى مؤتمر سان فرانسيسكو نادى الجميع بحق الشعوب في الحرية وفي تقرير مصيرها.

والجزائر لم تكن بعيدة عما يحدث في العالم، فبيان الشعب الجزائري في فيفري 1943،طالب صراحة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

في ظل هذه التطورات،تمكن قادة الحركة الوطنية ممثلة في أعضاء من حركة أحباب البيان والحرية من استصدار ترخيص للتظاهر السلمي بمدينة سطيف احتفالا بالنصر على ألمانيا وتذكيرا لفرنسا بوعودها، وفي هذا يقول فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار: "بينما كانت حركة أحباب البيان والحرية تتظم صفوفها وتوسع نشاطها/...كان من الضروري أن تتفجر تلك الاضطرابات بهذه المدينة بالذات لأنها شهدت ميلاد بيان الشعب الجزائري ثم أحباب البيان والحرية."

ففي الثامن ماي 1945م الذي صادف سوم الثلاثاء وهو يوم السوق الأسبوعي بمدينة سطيف، انطلقت مظاهرات المسلمين بالمدينة وتم خلالها رفع العلم الجزائري،وهذا ما أثار حفيظة الفرنسيين الذين لا يحتملون أي حركة لا تؤدي إلى الجزائر الفرنسية .

وهذا ما حول مظاهرات واحتفالات الشعب الجزائري بالنصر على النازية الألمانية إلى مجزرة ارتكبتها النازية الفرنسية في طبعة جديدة لفرنسا الأخوة، فرنسا الحرية وفرنسا

العدالة. راح ضحيتها أكثر من 45000 شهيد في كل من سطيف، قالمة، خراطة وغيرها، لكن ما يثير أي باحث في هذا الموضوع هو التصرف السريع والفوري والوحشية من قبل السلطات الفرنسية في قمع هذه المظاهرات، لكن المتتبع للأحداث التي وقعت قبيل الثامن ماي يدرك بسهولة أن هذه المجازر ارتكبت عن سبق إصرار وترصد، وبتحضير مسبق من قبل السلطات الفرنسية، وهذا ما يمكن استخلاصه من موافقة دائرة سطيف على منح رخصة التظاهر للمسلمين، وكذلك حديث الجنرال دوفال حاكم قسنطينة في بداية شهر ماي 1945م عن وقائع كبيرة ستعرفها الجزائر وستقلب الأوضاع رأسا على عقب، وما يبرز أكثر أن هذه المجازر وقعت بتحضير مسبق، هو افتخار الفرنسيين بنتائجها واعتبارها تنمة للنصر الفرنسي على ألمانيا النازية، وهذا ما تبرزه المقولة الشهيرة للحاكم العام الفرنسي في الجزائر: " لقد منحت لفرنسا عشرة سنوات من السلم في الجزائر .

لقد كشفت مظاهرات 8ماي 1945م الوجه الحقيقي لفرنسا فالنية المبيتة قد اتضحت سريعا من خلال السرعة في رد الفعل والقسوة المبالغة التي اعتمدها في قمع المتظاهرين قبل أن تتحول إلى مجازر دموية، لأن الإدارة الفرنسية كان هدفها تصفية حركة أحباب البيان والحرية خاصة أنه وحسب فرحات عباس فإن رئيس دائرة سطيف قد أعطى دون موافقة رئيس البلدية رخصة شفوية لجهة غير معروفة - أحباب البيان والحرية- لتنظيم مسيرة بهدف محدد، وحتى عامل قسنطينة كان على علم بذلك، إضافة إلى الترخيص وإعطاء الأمر بإطلاق النار في حالة رفع العلم الجزائري.

وهو ما تسبب في وقوع الآلاف من الضحايا، بل إن السلطات الفرنسية لم تتوقف عن عمليات القتل يوم 8ماي 1944م، بل استمرت خلال الأيام الموالية وبطريقة تصاعدية في ممارسة القمع الوحشي تجاه المسلمين في المدن والقرى والمداشر وبتزكية من الجنرال ديغول صاحب مشروع المواطنة، وهذا ما يتضح من رسالته للحاكم العام " شاتينو" الذي ألح على ضرورة فرض إرادة فرنسا المنتصرة، وعدم السماح بأي مساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر،

كما شجعه على اتخاذ كافة الوسائل الضرورية لقمع تحركات المشاغبين المعادية لفرنسا حسب وصفه.

بالرغم من ممارسات القمع الفرنسية تجاه المسلمين، إلا أن الحركة الوطنية لم تياس من النضال والكفاح ضد مستعمر غاشم لا يعترف بأدنى حق للمسلمين وهو ما يجعل الباب مفتوحا أمام مناورات فرنسية متجددة لاسترضاء الجزائريين المسلمين وتهديتهم.

المحاضرة السابعة:

إعادة بناء الحركة الوطنية.

1. حركة الانتصار للحريات الديمقراطية :

نتج عن حوادث ماي 1945 تفكك الوحدة الوطنية التي حققتها حركة أحباب البيان والحرية، فتفرق النواب والعلماء وقادة حزب الشعب، وقرر هذا الأخير المضي قدما في سياسته السابقة وعدم العودة إلى العرائض والبيانات، وأدرك أنّ فرنسا لن تفي بوعودها وخير دليل على ذلك المجازر الفظيعة في 8 ماي 1945. ورغم ذلك وجد الحزب نفسه مترددا؛ فيما إذا كان سيواصل العمل السري منذ أن حلّ سنة 1939 وهو أسلوب تعوّد عليه وساعده إلى حد بعيد في التحرك بين أوساط الجزائريين دون مضايقة من طرف السلطات الفرنسية، وبين الظهور العلني على غرار النواب بقيادة فرحات عباس، وهذا قد يضطره للتنازل عن أمور عدّة. ولا يخفى علينا أنّ فرحات عباس قد اكتسب شهرة واسعة بين الأهالي الجزائريين بعد بيان 1943، وهذا ما ساهم ولو بطريقة غير مباشرة في ابتعاد الأضواء عن حزب الشعب الجزائري صاحب النزعة الاستقلالية. وكانت ضرورة اكتساب الصفة الشرعية للحزب أمام الإدارة الفرنسية ملحة خاصة وأنّ الأحزاب الشرعية (معتترف بها رسميا من قبل الإدارة الفرنسية) قد كانت تتحرك على نطاق واسع، ويعدد تردد طويل قرّر الحزب في شهر نوفمبر 1946 إبقاء "حزب الشعب الجزائري" المنحل من طرف الإدارة الفرنسية منذ عام 1939

يوصل عمله السري، وإنشاء حزب شرعي يُعلن عنه لدى الإدارة الفرنسية، فأسس "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" كغطاء شرعي يسمح له بتحريك واسع، ويخوّل له حق الترشح لمختلف المجالس، وأن يعرف بمطالبه وأهدافه أكثر فأكثر للجماهير الجزائرية. والحقيقة أن سبب الإبقاء على حزب الشعب الجزائري وعلى النشاط السري كان مرده رفض بعض قادة الحزب انتهاج الحزب سياسة الأحزاب الأخرى الملاينة والمسايمة للإدارة الفرنسية، وهذا الأمر قد يؤثر سلبا على مبدأ وهدف الحزب الأساسي وبيعه عن القضية الرئيسية وهي الاستقلال الوطني، لكن مصالي الحاج أقنع الأعضاء بأهمية العمل العلني، وفي نفس الوقت المحافظة على العمل السري في إطار حزب الشعب.

تجربة الانتخابات:

بعد أن فصل النقاش حول مصير حزب الشعب، تقدم هذا الأخير بعنوان جديد هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية-كما سبق وأن ذكرنا- كواجهة شرعية له، وخاض بهذه التسمية معترك الانتخابات في أواخر 1946، ومع ذلك لم يتقبل العديد من المناضلين المتمسكين بالسرية، والعمل الثوري، ترشح الحزب للانتخابات، ورأوا في ذلك انحرافا عن الهدف الحقيقي وقد يضطر إلى التنازل وإلى قبول بعض القرارات التي لا تتجاوب مع مبدأ الاستقلال، لهذا تقرر عقد مؤتمر يضم إطارات الحزب يومي 15 و 16 فيفري 1947. اجتمع القادة يوم 15 ببوزريعة ويوم 16 ببلكور لأسباب أمنية، وقد هاجم التيار المتحمس قيادة الحزب واللجنة المركزية لإنشائها حزبا شرعيا دون استشارة المناضلين، وأخيرا انتهى المؤتمر بتوصيات توفق بين التيارات.

أما القرار الذي أَرْضَى الطرفين فكان كما يلي:

1- الإبقاء على حزب الشعب الجزائري في إطاره السري القديم، للعمل على توسيع القاعدة الحزبية، ونشر الفكرة النضالية الاستقلالية.

2- متابعة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمظهرها الشرعي، وإطارها القانوني لمساعدتها ونشاطها في الأوساط الرسمية والشعبية لتوعية الجماهير بصفة عامة، وللتخفيف من المشاكل اليومية التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية لدى الإدارة الفرنسية.

3- إنشاء منظمة شبه عسكرية سرية، عرفت فيما بعد "بالمنظمة الخاصة" أو "المنظمة السرية" (OS) تتولى الإعداد والتعبئة للعمل الثوري.

وعوض أن يتصدع الحزب من جراء الانتقادات التي وَّجَّهت إلى قيادته، سكنت المشاحنات بمجرد صدور قراره الخاص بالمنظمة الخاصة التي عيَّن على رأسها محمد بلوزداد.

بالنسبة للانتخابات 1946 تحمَّس فرحات عباس زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لفكرة الترشح للبرلمان الفرنسي، فرشح نخبة من خيرة عناصره المثقفة وتحصلت على 11 مقعدا من بين 13 مقعدا وقد عارض حزب الشعب الجزائري هذه الانتخابات، ثم عدل عنها وخاض بدوره معركة الانتخابات بغطائه الشرعي الجديد ونجح 5 من مرشحيه. إنَّ نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية صرَّحوا منذ البداية بأنَّهم لا يعترفون بالقوانين الفرنسية، ورددوا داخل قاعات البرلمان مطلب الاستقلال التام، رافضين في نفس الوقت السياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر منذ عام 1830. وكان لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الفرصة في المشاركة في انتخابات المجالس البلدية عام 1947، وتحصلت فيها تقريبا على جميع البلديات، وكان نجاحها برهانا على دعم الجزائريين لها وإيضاح رغبتهم الجامعة في نيل الاستقلال، ومع ذلك صادفت الحركة عدَّة مشاكل على رأسها عدم التوفيق بين العمل الشرعي المقتصر على تحسين وتسوية مشاكل المواطنين والعمل السري الساعي للاستقلال.

وفي عام 1948 جاء دور الترشح للمجلس الجزائري الذي تقرر تكوينه في الجزائر من 120 نائبا مناصفة بين الجزائريين والفرنسيين في الجزائر، ومخافة أن يصير الجزائريون على قدم المساواة مع الفرنسيين، شرعت الإدارة الفرنسية لتزييف الانتخابات التي حاك خيوطها آنذاك إيدموند نيجلان الذي اشتهر بالتزوير، وقام باعتقال المرشحين قبل يوم الانتخاب، ومنع المناضلين الوطنيين من الإشراف على مكاتب وصناديق الاقتراع، وبالتالي لم يفز إلا عدد ضئيل من مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ونفس الأمر بالنسبة لباقي الأحزاب الجزائرية الذين ضاعت أصواتهم في وسط أغلبية فرنسية، خاصة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA.

المحاضرة الثامنة:

2. الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري - UDMA

أصدرت السلطات الفرنسية عفوا شاملا على كل المساجين بما فيهم قادة أحزاب الحركة الوطنية، وبخاصة قادة حركة أحباب البيان والحرية يوم 16 مارس 1946م، لكن قادة الحركة الوطنية المجتمعين حول بيان الشعب الجزائري 1943م، قد وقعوا في خلاف مرير بسبب تبادل التهم والمسؤوليات حول مجازر الثامن ماي 1945م، وهذا ما سندركه من نظرة بسيطة على نشاط أحزاب الحركة الوطنية بعد العفو الصادر سنة 1946م، بهذا تكون السلطات الفرنسية قد حققت نصرا مزدوجا، أولا قمع الشعب من جهة، ومن جهة أخرى تفرقة أحزاب الحركة الوطنية خاصة مصالي الحاج وفرحات عباس.

فرحات عباس قد تبرأ من حزب الشعب ومن أفكار مناضليه خاصة ما تعلق بمسألة الاستقلال أين تأكد بأن العمل مع حزب الشعب أصبح مستحيلا وهذا ما أعاده محفوظ قداش لما عاشه فرحات عباس في السجن، ورجع لفكرته حول المطالب الممكنة التحقيق وهي

امكانية التعايش بين الأوروبيين والمسلمين، وهذا يمكن أن نستخلصه من نداءه للشباب الجزائري يوم 1 أول ماي 1946م، أين أكد على عدم تحمله لمسؤولية مظاهرات 1945، ثم تحدث على إمكانية التعايش بين كل الأطراف هذا من جهة ومن جهة أخرى انتقد السياسة الكولونيالية، مؤكداً أن مجازر 8 ماي 1945م قد جعلت الجميع يدرك حقيقة الأوضاع في الجزائر.

ولاستقطاب فئة الشباب ركز فرحات عباس على مكانتهم في العمل لبناء الجزائر الجديدة التي تسع الجميع في إطار فرنسي وفي هذا يقول: " كانت غايتنا هيا ابراز شعب فتي، حتى يتكون تكويننا سياسيا ديموقراطيا، واجتماعيا، ويتجهز في الميدان الصناعي، والعلمي ودائب في تجديد ثقافته وأخلاقه، مشتركا مع دولة قوية وحررة، غايتنا هيا انشاء دولة فنية تقود خطاها الديموقراطية الفرنسية."

وفق هذه الأفكار أسس فرحات عباس حزبا سياسيا جديدا تحت مسمى " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA " مستفيدا من ميراث حركة أحباب البيان في الأفراد لا في الأفكار ومما ورد في برنامج حزبه الجديد نبرز:

- تحرير الجزائر من النظام القديم للسيطرة الاستعمارية واحترام تعدد الجنسيات.
- إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً متحدة مع فرنسا.
- تكون الدولة الجزائرية متعددة المجموعات....
- التعليم الإلزامي والمجاني لكل أطفال الجزائر، والنضال من أجل ترقية اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية...
- إلغاء الملكية الإقطاعية وتحقيق إصلاح زراعي
- نيل العنف كوسيلة لتقويض الإستعمار....
- علمانية الدولة الجزائرية المستقبلية بل دولة يتعايش فيها المسلمون واليهود والمسيحيين.

وتقدم نواب حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 9 أوت 1946م، إلى مكتب المجلس التأسيسي بمشروع دستور " الجمهورية الجزائرية" لخلق نوع من نظام الكومنولث تحت قيادة فرنسا وتضمن هذا المشروع:

- المادة الأولى: أن تعترف فرنسا بالجمهورية الجزائرية وسيادتها وحكومتها وألوانها الوطنية.
- المادة الثانية: تصبح الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة شريكة، وتكون العلاقات الخارجية، والدفاع الوطني مشتركة تشرف عليها سلطات الاتحاد، وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.
- المادة الثالثة: تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على كامل التراب الوطني، وتشرف على جميع المرافق وحتى الشرطة...
- المادة الرابعة: يتمتع كل فرنسيو الجزائر بالجنسية الجزائرية، ويتمتعون بجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري، وحتى حق التصويت والوظائف العامة.
- المادة الخامسة: يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية ... والحقوق التي للجزائريين، حتى حق التصويت والوظائف العامة.
- المادة السابعة: اللغات الرسمية في الجمهورية الجزائرية هي الفرنسية والعربية، ويكون التعليم باللغتين إجباريا وللجنسين.

المحاضرة التاسعة:

مشروع دستور الجزائر ورد فعل الحركة الوطنية.

محتوى دستور الجزائر 1947م.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء عملت فرنسا القوية في الجزائر على تضيق الخناق على الجزائريين المسلمين عبر الزج بقادتهم في السجون والإقامات الجبرية،

وتمتعت ببعض الأمن وإدراكا من السلطات الفرنسية أن هذا السلم مؤقت وغير دائم قامت السلطات الفرنسية ببعض الإجراءات والمناورات الهادفة لتحقيق تهدئة شاملة ودائمة في الجزائر.

بالرغم من كل هذه التنازلات التي قدمتها الحركة الوطنية إلا أن السلطات الفرنسية لم تعبا حتى بإعطاء صفة مميزة للجزائر ولو ظاهريا، حيث تمت عملية المصادقة على دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة دون أي اعتبار للجزائر، التي اعتبرت جزءا لا يتجزأ من فرنسا، مع المساواة بين المسلمين والأوروبيين، بالمقابل يتم الاحتفاظ بنظام الهيئتين الانتخابيتين، أي يساوي بين أعداد المسلمين وقلة الأوروبيين وهذا ما اعتبره فرحات عباس عودة لمشاريع ما قبل الحرب العالمية الثانية.

وأمام هذا التوتر الذي وقعت فيه فرنسا بالجزائر لجأت السلطات الفرنسية لمشروع تهدئة جديد عرف بالقانون الخاص بالجزائر أو دستور الجزائر سبتمبر 1947م، وهو في الأصل جاء ليبرز خاصيتين بارزتين:

- فرنسا القوية والمتحررة.
 - بث التفرة داخل صفوف الحركة الوطنية وتمييع النخب وتشتيتها.
- وق اشتمل هذا المشروع الجديد المتجدد دستور 1947م على ثمانية أبواب وستين مادة، ويهدف بالدرجة الأولى:

- لفصل طبقة النخبة عن الشعب في محاولة لخلق ما يسمى بالقوة الثالثة.
- تحقيق صيغة إدماج للجزائر في فرنسا تحت غطاء النمط الفيدرالي للعلاقة بين الجزائر المستعمرة والميتروبول.
- تحقيق الاستقلال المالي للجزائر ولكن هذا حتما سيشمل الأوروبيين فقط.
- المساواة بين السكان الأوروبيين والمسلمين في الحقوق والواجبات.

- إنشاء جمعية جزائرية تتكون من 120 نائبا بالتساوي بين الأوروبيين والمسلمين.
- تمثل فرنسا الجزائر بواسطة وزير منتدب مكلف بالشؤون الجزائرية.
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية.

كذلك أشار هذا الدستور لجملة من النقاط :

- منح حق التصويت للنساء.

- إلغاء البلديات البلديةات المختلطة.

- فصل الدين عن الدولة.

إن جل ما جاء في هذا الدستور لا يعدو أن يكون إعادة لمشاريع التهدئة الفرنسية السابقة التي سبق ورفضها قادة الحركة الوطنية، وفي هذا يقول فرحات عباس أنه باستثناء حق التصويت الذي منح للنساء فإن كل الإصلاحات الأخرى ما هي إلا إعادة لما طالب به الأمير خالد سنة 1920م.

مواقف الحركة الوطنية من دستور 1947م.

إن ما جاء في دستور 1947م قد خيب أمل حتى المتفائلين الواثقين في السياسة الفرنسية وعلى رأسهم فرحات عباس الذي ورغم مواصلته للنشاط السياسي تحت الشرعية الفرنسية إلا أنه سيقترب أكثر في مواقفه من مواقف حزب الشعب الجزائري الذي يهدف لعملية تحرير شاملة، وهذا ما نستخلصه من قوله: " نحن فيدراليون ولسنا انفصاليين " ، وهو الموقف الذي يثبت أن فرحات عباس قد تخلى نهائيا عن فكرة الإدماج.

خاصة بعد أن تأكد من استحالة أن تقدم فرنسا شيئا للجزائر، إضافة إلى الخروقات وعملية التزوير التي شهدتها عملية المصادقة على دستور الجزائر منها:

- أن عملية التصويت على هذا القانون قد كانت في غياب النواب المسلمين، وتحت تأثير مباشر لدعاية الجنرال ديغول وأفكاره، وهو ما يجعل منه انتصارا آخر للمستوطنين المعارضين للمشروع، وتأمرا على المسلمين.
- خرق المادة 82 من الدستور الفرنسي الذي لا يمكن أن يفرق بين فرنسيين في أرض فرنسا التي لا تتجزأ بناء على عامل الدين وقانون الأحوال الشخصية، وهذا القانون جاء يكرس هذه التفرقة.
- استغلال سلطات الاحتلال لوجود بعض الممثلين المسلمين في البرلمان الفرنسي لتجريد الجمعية الجزائرية من صلاحياتها في خدمة الجزائر، لأن دور هؤلاء الأصلي هو الجزائر وليس فرنسا الأم.

وهذا ما نستخلصه من قول الدكتور سعدان أمام مجلس الجمهورية أين وضح بأن الممثلين الذين وافقوا على هذا المشروع لا تخرج صفتهم عن كونهم عبيد: " إن المأساة في هذه القضية تتمثل في كوننا وفرنسا لا نتكلم نفس اللغة، والحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرعان لبلدنا باعتباره مزرعة لا وطن، متجاهلين أننا لم نعد عبيدا" هناك رجال عبيد وهم أحرار، وهناك رجال أحرار ولكنهم عبيد، والحقيقة أن من وافقوا على قانون الجزائر ليسوا أحرارا...، لا يترددون في استعمال القوة والعنف للاحتفاظ بمتاع غيرهم"

من جهته صرح مصطفىاوي عضو كتلة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: " إن هذا القانون الأساسي لا يعتبر سياسة إدماجية رغم أنه يبدو كذلك، وليس بقانون لاتحاد فيدرالي كما يصور، وليست فيه أي روح ديمقراطية رغم ولادته في جو من التحرر العالمي، وهو ليس بالتقدمي لأنه يأخذ باليد اليمنى ما يمنحه باليسرى،....، فهو يستبدل القيود الحديدية بأصفاة من ذهب."

ورغم إدراك فرحات عباس للنوايا الفرنسية من خلال مشروع دستور الجزائر إلا أنه واصل نشاطه السياسي تحت شعار " الثورة بواسطة القانون"، وتمسك بفكرة الجمهورية

الجزائرية التي أصبحت شعارا للصحيفة الصادرة عن حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

لكن هوى الشعب الجزائري كان لصالح التيار الاستقلالي الذي يقوده مصالي الحاج وهو ما برز في نتائج الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947م، أين تحصلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على نسبة 33 بالمئة مقابل 18 بالمئة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وهو ما يبرز تجذر فكرة الاستقلال والأفكار التحررية التي طالما نادى بها الحزب منذ نجم شمال أفريقيا.

في ظل هذه الأجواء وجه مصالي الحاج وحزبه دعوة لفرحات عباس بغية العمل على توحيد القوى وتكوين جبهة سياسية موحدة ضد السياسة الفرنسية والكولون، وهي الفكرة التي لقيت ترحيبا في البداية، ثم تراجعت بفعل إصرار مصالي على أفكاره ومطالبة فرحات عباس بالالتزام ببعض القضايا التي من شأنها أن تسمح بالعمل السياسي منها:

- عدم رفض التمثيل النيابي.
- عدم إدانة الإتحاد الفرنسي.
- التخلي عن دستور الدولة الجزائرية ذات السيادة المطلقة.

أمام هذا الفشل في تحقيق الوحدة الحزبية والفكرية بين التيارين عمل فرحات عباس على تكوين جبهة ديموقراطية مفتوحة أمام كل الوطنيين حتى الحز الشيوعي بهدف المشاركة القوية في انتخابات الجمعية الجزائرية 11 أبريل 1948م، لكنه سرعان ما تراجع عن هذه الفكرة بعد اقتراح مصالي الحاج لفكرة المشاركة في الانتخابات حول موضوع الأمة الجزائرية السيدة لتقاسم المقاعد بالتساوي

المحاضرة العاشرة:

أزمة حركة الانتصار والتحضير لثورة أول نوفمبر 1954م.

إن فكرة الانتخابات قد قسمت حزب مصالي الحاج وجعلته يدخل في متاهات كثيرة، وهو ما جعل هذا النشاط الموحد يفشل فشلا ذريعا هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان تعيين مارسال ادموند نيجلان حاكما عاما على الجزائر وبالا على الحركة الوطنية بسبب تأمره مع المستوطنين والمسلمين أصحاب العمائم اللاهثين لخدمة فرنسا، وهذا ما عجل ببروز توجه وطني جزائري هدفه القيام بعمل مسلح لتحرير الجزائر.

إلا أن هذه الإزدواجية في طريقة نشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وماترتب عنها: قضية المشاركة في الانتخابات، وانكشاف المنظمة الخاصة مارس 1950م بعد حادثة تبسة، قد أدت إلى الوقوع في حالة من الفوضى وضياح المسؤوليات والاتهامات المتبادلة بين القيادة واللجنة المركزية للحزب، وهذا ما أغبط السلطات الفرنسية التي عملت على توسيع هذه الخلافات بعدما تمكنت من تميمع إصلاحاتها لسنة 1947م(دستور الجزائر) لصالح عملائها الجزائريين، في ظل انشغال قادة حركة الإنتصار بالصراع الداخلي الذي بلغ حد القطيعة بين المركزيين والمصاليين خلال مؤتمر الحزب أبريل 1953م، في موقف منح أملا لفرنسا في الحفاظ على الجزائر الفرنسية في ظل الثورات التي تعرفها مختلف المستعمرات الفرنسية.

أمام هذا الوضع السياسي المتردي- لم يختلف الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للجزائريين عن وضعهم السياسي في ظل تبني السلطات الإستعمارية لمزيد من أليات التجهيل والتفقير، فمن 3,15مليون جزائري قادر على العمل نجد 1,6 مليون بطال دائم، و0,5 مليون بطال جزئي، أما عن التعليم فإن عدد الجزائريين في التعليم الثانوي لا يتعدى 6220 تلميذ، ليتقلص في التعليم العالي إلى 589 طالب فقط سنة 1954- حاول قداماء المنظمة الخاصة عبر تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (23 مارس 1954م) التوفيق بين المركزيين والمصاليين، بعد أن وصل الخلاف بينهم إلى حدّ جعل كل طرف يعقد مؤتمرا

للحزب دون إشراك الطرف الآخر، حيث ارتكز توجه هذه اللجنة على ثلاثة أفكار أساسية تمثلت في العمل على:

- تغيير المجتمع من خلال الكفاح المسلح.

- تحقيق الوحدة داخل الحزب

- اللجوء للعمل المباشر

أمام الوضع الحرج الذي وقعت فيه اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) وعدم تمكنها من التوفيق بين المركزيين والمصاليين ، انعقد اجتماع الـ 22، بالمدينة (CLOS SALOMBIE حاليا) يوم 25 جوان 1954م، و خلص إلى تقرير الشروع في العمل إندلاع الثورة حيث أنتخب "محمد بوضياف" كمسؤول وطني، وتم تشكيل لجنة الخمسة (ستصبح لجنة الست بعد انضمام منطقة القبائل بداية سبتمبر 1954م) تعمل على الإعداد لتفجير الثورة، حيث ستنتهي مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، خاصة بعد انسحاب عضويتها "دخلي" و"بوشوية" باتجاه المركزيين لتصبح مجموعة الست إضافة إلى أعضاء الوفد الخارجي (بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد) بمثابة القيادة العليا للثورة، بعد أن أخفقت المساعي التي أرادت أن يكون "مصالي الحاج" أو "لمين دباغين" على رأس قيادة الثورة، ويتشكل اللجنة التساعية لمبدأ القيادة الجماعية تقرر تفجير الثورة يوم 1 نوفمبر 1954م - بعدما كان مقررا يوم 15 أكتوبر 1954م، وفق مخطط عمل يتمحور حول:

- إنطلاق الحركة بأعمال في نقاط مختلفة من البلاد.

- توسيع مناطق اللأمن وتأطير الجماهير.

- إنشاء مناطق محرمة (محررة) بعيدة عن مراقبة السلطات المحلية.

أما تنظيم الثورة ومناطق نشاطها فقسمت الجزائر إلى خمس مناطق هي: الأوراس بقيادة "مصطفى بن بولعيد"، شمال قسنطينة بقيادة "ديدوش مراد"، القبائل بقيادة "كريم بلقاسم"، والجزائر العاصمة بقيادة "رابح بيطاط"، وهران بقيادة "العربي بن مهدي"، إضافة إلى الوفد الخارجي الذي كلف بالدعاية والإتصال، والعمل الخارجي، فيما يقوم "محمد بوضياف" بالتنسيق بين الداخل والخارج.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

- 1- أبوالقاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 3، ط. 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
- 2- غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880 - 1962م، تر. مسعود حاج مسعود، دار القصة، الجزائر، 2007،
- 3- كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة 1930 - 1939، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة قسنطينة، 1984.
- 4- لمياء بوقريوة: " مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر"، مجلة الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، عدد 4، ديسمبر 2012
- 5- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر. حنفي بن عيسى، م.و.ك. الجزائر، 1983،
- 6- فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر. أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2006
- 7- صبرينة الواعر: محاضرات في تاريخ الجزائر. المدرسة العليا للأساتذة.
- 8- مصالي الحاج: مذكرات ميصالي الحاج 1898-1938، تر. محمد المعراجي، ANEP، الجزائر، 2007،.

- 9- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985
- 10- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 11- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر. محمد حافظ الجمالي، ط.1، دار القصة، الجزائر، 2003
- 12- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987
- 13- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج. 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بيروت، 2000.
- 14- جوان غليسبي: الجزائر الثائرة، تر. خيري حماد، ط.1، دار الطباعة، بيروت، لبنان، 1961

